وصل زايدة معتد بها في الوضع يجوز ان يعبر بال نظر للاعتداد بها في الوضع
وهو الاقيس وان يعبر بالالف واللام لكونها زايدة وقد استعمل سيبويه
في كتابه العبارتين وعلى القول بان المعرف اللام وحدها لا يحسن الا
التعبير بالالف واللام افاده المرادي واعلم ان ال في كلام الناظم بقطع الهمزة
لنقلها الى الاسمية والاخبار عنها مراد الغضها افاده في شرح الجامع وهي
في كلامه شاملة للمعرفة كالفرس والزايدة كالحارث وطيئ النفس ثم
والموصولة ودخول هذه على المضارع ضرورة كما سياتي اما الاستفهامية
فانها تدخل على الفعل نحو الفعلت بمعنى هل فعلت ولم يستثنها
لندرتها واستعمل المسند مكان الاسناد تقدم انه لاحتياج الى ذلك
بل يصح ابقاء مسند بحاله على انه لو اريد بمسند كونه مصدرا لاحتياج
لتاويله باسناد اذ مصدر المزيد يستعمل ميميا نحو مدخل بضم الميم
فانه يصح جعله مصدرا واسم زمان او مكان كما افاده البهوتي
بتأفعلت بقصرها لان ماكان منها حروف الهجا محتويا بالفي يجوز قصره
ومده بالاجماع كما قاله الحافظ في الهمع فقس على هذا جميع ما ياتي من
امثاله والنقلد المعرب وغيره ممن يقول المضروب في نحو ذلك واعلم
ان الشاطبي ذكر ان مالم يفتتح من اسماء هذه الحروف منون على حد شربت
ما بالقصر ورد عليه بان فيه اجحافا فالصواب كما قال الاستاذ ابو عبد الله
الصغير عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وقد علمت ما في
طه ونحوه من المواضع افاده ابن غازي فتنبه لهذا فانه كثيرا ما يغلط
فيه والمراد بها هنا الفاعل وهي المضمومة الخ قال البهوتي الرواية
بفتح التاء والدراية تقتضي الضبط بالضم والفتح والكسر وهذه طريقة
المحققين وخالق المعرب والاشموني الرواية والدراية فقيداه بالضم
ولعلهما نظرا للاعرف والاشرف وذلك هو المتكلم والضم الساكنة
قال الشنواني انما سكنت للفرق بين تا الافعال وتا الاسماء ولم يعكس
لئلا يضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل ومراده الساكنة اصالة ليدخل
فيه ما تحركت لعارض نحو قالت امة في قراءة ورش بالنقل ويا
افعلي بالقصر لما تقدم وانا لم يقل ويا الضمير او يا المتكلم لانهما يشتركان

في

في الخاتمة الاسم والفعل والحرف نحو من اخى فالموصوف كما اشار اليه الشا
والمراد بها هنا الفاعلة اي المخاطبة فهو من باب اطلاق الاخص وارادة
الاعم والمراد بها نوث التوكيد فهو من اطلاق الخاص وارادة العام
ينجلي الفعل بتا الخ اشار به الى ان تا متعلق بينجلي الواقع خبرا
عن قوله فعل والمسوغ للابتدا به التنويع لانه نوع من الكلمة وقد
نوعه الى ماض ومضارع وامر وقول الاشموني المسوغ قصد الجنس
معترض واعترض ما تقدم بانه يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي
واجيب بما تقدم في قوله تميز حصل سواها الحرف سوى مبتدا والحرف
خبره ويجوز العكس بناء على انه منصرف وهذا اولى لان الحرف مخبر عنه في
المعنى ثم ان فايدة قوله سواها الحرف بعد ذكره الاسم وعلاماته والفعل
وعلاماته التمهيد لتقسيمه الى الاقسام الثلاثة فتسقط ما قيل انه
لم يفد امرا زايدا على ما سبق وهذا التعريف للكلمة كانه قال الحرف كلمة
سواها فلا ترد الجملة او هو تعريف بالاعم لجايز ذلك عند المتقدمين
لافادته التمييز في الجملة فلا يرد ان لنا كلمات لا تقبل العلامات التسع
وليست بحروف كنزال واخواته وقط كيشم بفتح الشين مضارع
شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم وهذه هي الفصحى وفيه
لغة اخرى من باب نصر ينصر ومع كونه الاولى هي الفصحى فهي المستعملة
في البيت لما يلزم على اللغة الثانية من سناد التوجيه الذي هو عيب
من عيوب القافية قال العلامة الفارضي في شرحه ويجوز ان يكون
يشم مضارع شام البرق يشامه اذا راه ومثل به الشيخ يعني الناظم
على هيئته التي يكون فيها مجزوما فقال كيشم اي كقولك في شام مجزوما
يشم على الحكاية كما تقول في يقال مجزوما يقل اهـ وما ضي الافعال
من اضافة الخاص للعام ان اريد مطلق الافعال او من اضافة الصفة
للموصوف ان اريد نوع خاص منها وهو مفعول مقدم بقوله من
بالتا الخ فيه العهد الذكري ولا يجوز ان تكون ال للجنس لدخول التا الخا
صة بالاسماء فيه اهـ يبن ان امرهم فيه دوار لاخذه الامر في تعريف فعل
الامر واجيب بانه تعريف للامر الاصطلاحي بالامر اللغوي او بان

اي وهو الطلب
كما بان بعده اهـ

وهب على
وفي ولم كما
مر تأمر اهـ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)